غضبة شاملة في أوساط التقدمية العربية والعالمية ضد الغزو الايراني

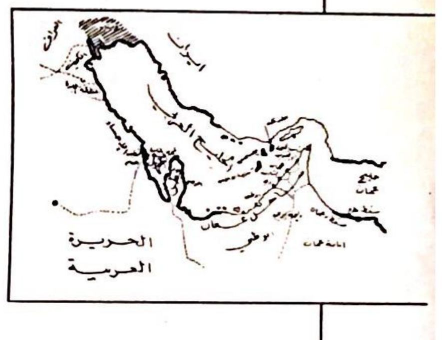

فقبلها احتلت بلوخستان وعربستان وكردستان .

كما اصدر مكتب جبهة تحرير ارتيريا في بغداد بيانا استنكر فيه احتلال الجزر ووصف عملية الاحتلال بانها عملية اجرامية تضيف دليلا اخر على التحالف الاسرائيلي – الحبشي – الايراني المستهدف تطويق الوطن العربي من مداخل المياه الاقليمية .

ومن بغداد اصدر اتحاد الادباء العراقيين بيانا استنكر فيه عملية احتلال ايران للجزر العربية ، واكد ان هذه الجريمة تشكل خرقا للاعراف الدولية وتهديدا للامن والسلام في العالم .

وفي لبنان اصدرت الاتحادات الطلابية العربية بيانا دعت فيه الدول العربية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع امركا وايران وبريطانيا ، واستنكرت الغزو الايراني للجزر العربية وحذر البيان من التهاون في هذه القضية وقال ان الشعب العربي سيكون الحكم في الاخير .

وفي لبنان ايضا دعا تجمع الاحزاب والقوى التقدمية في لبنان الى مجابهة الغزو الايراني للاراضي العربية بقوة وحزم واهاب التجمع بالمنظمات الثورية على امتداد الوطن العربي ان تبادر للنضال بكافة الوسائل الثورية المشروعة ، كما دعا الى الضغط على الانظمة العربية لقطع علاقاتها مع ايران وبريطانيا .

وانتقد البيان سكوت الانظمة العربية على الاحتلال الايراني لان ذلك يعتبر دليلا على خيانة قضايا الجماهير .

ومن جهة اخرى سيرت الاحزاب والقوى التقدمية في لبنان تظاهرات جماهيرية شعبية عبرت فيها عن استنكارها للغزو الايراني بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ٧١/١٢/٦ قدرت بالالاف بالرغم من هطول الامطار بغزارة وحملت لافتات تندد بالاحتلال وتطالب بموقف حازم من النظام الايراني واسياده الامبرياليين الانكليز والامركان .

وفي اليوم التالي على الاحتلال اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا سياسيا هاما تندد فيه بعملية الغزو وبتخاذل الدول العربية ، يجد القارىء نصه في مكان اخر من هذا العدد .

كما اصدر حزب العمل الاشتراكي العربي بيانا بهذه المناسبة قال فيه :

« ان العمل العدواني الذي قامت به الرجعية الايرانية العميلة باحتلال ثلاث جزر عربية ، جاء ليؤكد من جديد ان الاستعمار البريطاني لم يترك شرق السويس كمنطقة نفوذ ومستودع كبير من احتياطي النفط في العالم ، حتى هيأ البديل « لملء الفراغ » بدولة ايران الرجعية التي تقوم في الخليج العربي اليوم بنفس الدور الذي قامت به دولة الاغتصاب ، اسرائيل ، عام ١٩٤٨ ، باحتلالها جزء من الاراضي العربية في فلسطين بتأييد ودعم الاستعمار البريطاني والامركي ، كما يحصل اليوم في منطقة الخليج » .

واضاف البيان قائلا :

« ان سيطرة ايران على هذه الجزر الواقعة في مدخل الخليج العربي ، تساعد على استمرار الوجود الامبريالي ، واستنزاف كنوز وخيرات الشعب العربي ، والتصدي لاي حركة ثوريه وحدويه تناضل لتحرير المنطقه من النفوذ الامبريالي والرجعي .

ان الرجعيه الايرانية ، العضو الاساسي في حلف السنتو ، وعميلة الامبريالية الامركيه والبريطانية ، لم تقدم على هذا العمل ، الا بتخطيط ودعم من اسيادها الامبرياليين للمحافظه على مصالحهم » .

وانتهى البيان قائلا :

« ان صمت الانظمة العربيه على هذا العدوان والاغتصاب ، وتباكيها على الجزر يذكرنا بتباكي الانظمة الرجعيه عام ١٩٤٨ على فلسطين . مع فارق ان تلك الدول قامت بشن حرب شكلية لخداع الجماهير لتحرير فلسطين ، ولكن انظمة اليوم لم تحرك ساكنا ، وقد اصبحت اسيرة للمخططات الامبرياليه في التراجع والاستسلام على حساب الارض العربية وعلى حساب جماهيرنا المناضله في سبيل التحرير والديمقراطية والاشتراكيه والوحدة » .

كما اصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بيانا استنكر فيه الاحتلال الايراني للجزر العربيه ووصف الاحتلال بانه خرق للسيادة العربية ويتنافى مع مصالح الشعوب الايرانية التي تطمح الى النضال في جبهه مشتركة مع الشعب العربي ضد الامبرياليه وعملائها في المنطقة .

وجاء في البيان ان تآمر حكومه الشاه مع الامبريالية البريطانية مستمر من امد بعيد ، فقد تخلت بريطانيا عن الجزر الثلاث بعدما خططت لوضعها في يد حليف يبيح لها استخدام الجزر عند الضرورة ضد الحركة التحررية لشعوب الشرق الاوسط .

ودعا البيان الشعوب الايرانية التي تهمها صداقة الشعب العربي وتشاركه في النضال للرد بقوة على نظام الشاه الاقطاعي العميل والحيلولة دون قطف ثمار عدوانه من الشعوب الاخرى بالاضافة الى انتهاكه لحقوق الشعوب العربيه .

الحرب المحتدمة بين الهند والباكستان

اسبابها الحقيقية ، مستقبلها ، مواقف القوى العالمية منها دور ثورة بنغلادش فيها !

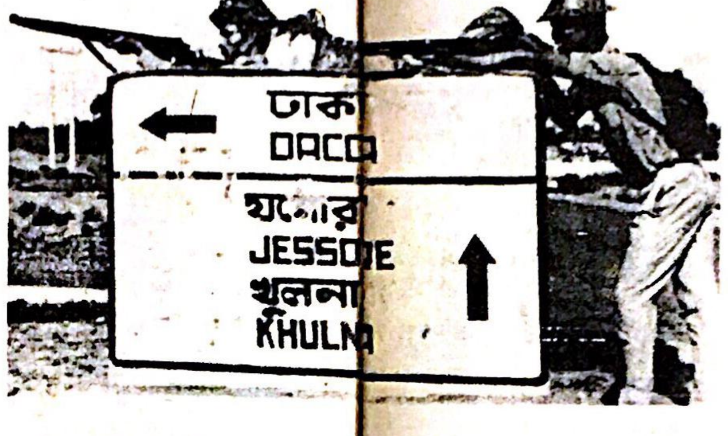

منذ انزال القوات الباكستانية المسلحه في باكستان الشرقية لقمع الثورة المسلحة التي انفجرت هناك مطالبة بالاستقلال التام لبنغلادش ، ومنذ قرار الحكومة الهنديه بالاعتراف بعدالة قضية بنغلادش ، وتاييدها المعنوي والمادي لها ، ازدادت احتمالات الصدام المسلح مرة اخرى ، بين الباكستان والهند ، وبات من الواضح ان المضاعفات لن تنحصر على ذلك الاقليم وحده ، بل ستتعداه لتؤثر على شبه القارة الهنديه بمجملها ..

فمنذ بدايه النضال المسلح في البنغال الشرقية ، من اجل بنغلادش مستقلة ، كان واضحا بان النظام الهندي سيحاول بكل امكانياته ان يحتوي الحركة التحريرية المسلحة هناك . لان تنامي هذه الحركة المسلحه وتطورها السياسي يهدد بالامتداد الى البنغال الغربية في الهند ، ومن ثم يشمل الهند كافة . ويخشى الزعماء الهنود بشكل خاص من ان « المعتدلين » الذين يقودون ثورة بنغلادش قد يفقدون تدريجيا سيطرتهم عليها اذا لم ينتهي الصراع بسرعة ، وذلك لصالح الثوريين في الحركة . وقد بدات في الواقع تظهر البوادر الاولى لذلك في البنغال الغربية ، حيث بدا « الحزب الشيوعي الماركسي » المستقل – وهو اقوى تنظيم سياسي في البنغال الغربية – بالتشديد على النواحي الاستقلالية في برنامجه ، المنادية بالحكم الذاتي !

وهذا الخوف بالذات هو الذي يفسر حملة الهند الواسعة النطاق ، الداعية الى تحقيق تسوية سياسية بين اسلاماباد وبين الممثلين المنتخبين الشرعيين لبنغلادش .

وقد قررت حكومة انديرا غاندي بالتالي ، استراتيجية ذات شعبتين . على الصعيد السياسي ، ستقوم باحتواء النضال المسلح باحتضان الثورة السياسية القائدة للنضال – اي « رابطة عوامي » التي يرئسها مجيب الرحمن ، المعتقل حاليا في باكستان الغربية . وبذلك تامل الحكومة الهندية بالسيطرة على الناحية العسكرية من النضال ، خاصة سيطرتها على عملية التمويل بالسلاح وباقامة حشد عسكري على الحدود مع بنغال الغربية . وقد كانت هذه الاستراتيجية ناجحا جزئيا ، فقد اصبحت قيادة « رابطة عوامي » في كلكوتا في حماية النظام الهندي . ولكنها في الوقت نفسه بدات تفقد سيطرتها حتى في داخل صفوف تنظيمها ، وبشكل خاص لفشل الرابطة بوضع اي برنامج واضح للتحرر الاجتماعي لجماهير بنغلادش . وقد برزت اولى الانقسامات بين بعض وحدات « موكتيباهين » و « الحكومة المؤقتة » في كلكوتا . ووصلت الى درجة حدوث انشقاق في القريب العاجل . بينما بدات التيارات الثورية تحقق مكاسب ملموسة . وقد اكسبتهم عملياتهم العسكرية مرفأ شيتاغونغ وفي قلب داكا العاصمة بشكل خاص ، المزيد من التأييد والتعاطف .

ولكون ان هذه المجموعات تحاول ان تحدث تغيرا جذريا في الطبيعة الاجتماعية للريف البنغالي ، فقد فتح ذلك امامهم مجالات واسعة لكسب التأييد ، وتمكنوا من التاثير على الوحدات المقاتلة للموكتيباهين ، جيش رابطة عوامي ، بشكل خاص .

ورغم ضعف الظروف الذاتية في الوضع في البنغال الغربية ، في الهند ، فان الوضع فيها يتدهور باستمرار ، دون ان ينجح النظام الهندي بايجاد الحلول الجذرية المناسبة ، الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فان اللاجئين البنغاليين من باكستان الشرقية ، الذي وصل عددهم الى ٩ ملايين لاجىء في البنغال الغربية ، هم بمثابة الديناميت السياسي بالنسبة للحكومة الهندية . وتاثير هذا العدد منهم على الاقتصاد الهندي المتدهور ، غير القادر على حل مشاكل المجاعة وسوء التغذية في الهند قبل توافد ملايين اللاجئين من بنغلادش ، يمكن ان يخلق الفتيل الذي سيفجر هذا « الديناميت السياسي » في الهند ، ابتداء من البنغال الغربية ، ومن هذه الناحية فان المشاكل التي يخلقونها للنظام الهندي الرجعي لا تختلف عن تلك التي واجهها النظام الاردني الرجعي بعد بروز حركة المقاومة الفلسطينية . والفارق هو ان حكومة انديرا غاندي لا ترغب بل تود تجنب اي حملة قمع دموية تقوم بها في البنغال الغربية ، كالتي شنها نظام الاردن في ايلول الاسود .

وهذه العوامل كلها وضعت الحكومة الهندية امام الاختيار بين طريقين : فاما ان تضغط على الدول الكبرى لفرض تسوية سياسية على يحيى خان ، واما ان تشن حربا محدودة « لتحرير » البنغال الشرقية (باكستان الشرقية) عسكريا ، ومن ثم تقوم بتنصيب « الحكومة المؤقتة » في داكا ، العاصمة .

وعلى هذا الاساس شنت الهند الحرب بينها وبين باكستان بعدما رفض يحيى خان تحقيق تسوية سياسية لقضية باكستان الشرقية تمليها الحكومة الهندية بواسطة « الحكومة المؤقتة » لبنغلادش ، الموجودة في كلكوتا ، ورفض « التفاوض مع الثوار » ، وعلى هذا الاساس ايضا ما تزال الهند تصر على ضرورة ارتباط اي قرار بوقف اطلاق النار يصدر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، بتسوية سياسية لقضية البنغال الشرقية .

والواقع ان الحكومة الهندية عندما قررت خوض الحرب ضد باكستان لارغام يحيى خان على القبول بتسوية سياسية لبنغلادش ، حتى تضمن نهاية الصراع وبالتالي الغاء احتمالات مضاعفاته الخطيرة على نظام الحكم في الهند ، فانها كانت تراهن على احتمال خاسر : لان قبول يحيى خان بتسوية تحمل « الحكومة المؤقتة » لبنغلادش الى الحكم في داكا ، لن تحل المشكلة الاساسية ، الاجتماعية – الاقتصادية التي يعاني منها الشعب في البنغال الشرقية ، والتي كانت مطالبته بالاساس ، بحكم ذاتي مستقل بدرجة او باخرى ، ذات دوافع اجتماعية – اقتصادية لان البنغال الشرقية كانت عمليا بمثابة مستعمرة لباكستان الغربية .

اكثر من ذلك ، وبافتراض ايضا ، ان يحيى خان سيرفض تسوية سياسية لقضية البنغال الشرقية ، وستواصل الهند حربها حتى تحريرها عسكريا ، فانها – اي الهند – لن ترضى بغير حكومة معتدلين – رابطة عوامي – في بنغلادش . وهي في عدم الانتظار اكثر مما انتظرت لتحقيق تسوية سياسية ، قبل اللجوء الى الضغط العسكري على يحيى خان ، تحاول فرض تسوية سياسية قبل ان تتداعى سيطرة المعتدلين – رابطة عوامي – على قيادة الثورة المسلحة ، وتسلم اليسار الثوري زمام القيادة .

ومن ناحية اخرى فان عجز النظام العسكري في باكستان برئاسة يحيى خان عن قمع الحركة الثورية المسلحة في باكستان الشرقية ، كان اكثر الدلائل وضوحا على فشل هذا النظام العسكري . وليست رغبة يحيى خان في صدور قرار بوقف اطلاق النار وانسحاب كافة القوات ، من مجلس الامن الدولي ، الا لكونه قادرا على رؤية مضاعفات هذا الفشل على نظام الحكم في البلاد . فهذا الفشل كانت له مضاعفات شديدة السلبية على معنويات القوات المسلحة الباكستانية وكافة قوات الامن الباكستانية ، التي تشترك في القتال والقمع .

اكثر من ذلك ، فقد ادى هذا القتال الى تدهور خطير في الوضع الاقتصادي في باكستان الغربية نفسها ، فقد كانت باكستان الشرقية (البنغال الشرقية) هي مصدر رزق باكستان الغربية ، فباكستان الشرقية هي التي كانت تمول الحجم الاكبر من مداخيل البلاد من العملة الصعبة ، كما انها كانت تخدم كسوق لبيع السلع المصنوعة في باكستان الغربية . وبالاضافة الى فقدان باكستان الغربية لباكستان الشرقية على هذا الصعيد الاقتصادي ، فقد ارتفعت ايضا نسبة البطالة فيها (باكستان الغربية) . ويحيى خان يعرف خطورة ان يكون في البلدان المتخلفة ، وفي ظرف سياسي عصيب وصل الى درجة الحرب ، جيش من العاطلين عن العمل ، خاصة ، وان باكستان الغربية تشهد في الفترة الاخيرة سلسلة من الاضرابات العمالية ، رافقتها في بعض الاحيان انتفاضات فلاحية ، بصورة خاصة في الاقليم الشمالي الغربي وفي السند .

وبالتالي يعي يحيى خان بان الفشل في الخارج (في باكستان الشرقية) مرتبط ومتداخل مباشرة بالوضع المتردي في باكستان الغربية ، وبالتالي مؤثر عليها الى درجة كبيرة تهدد نظامه الذي فشل في ايجاد العلاجات الجذرية الملائمة لها ، كما فشل في باكستان الشرقية من قبل . لذلك فهو يعي ايضا ، وقد لمس ذلك ، بانه في مثل هذه الظروف فان الحرب لن تكون عامل تكاتف ووحدة وطنية في الجبهة الداخلية ، بل على العكس ، فانها قد تؤدي اذا ما طالت الى ابعد من قدرة الوضع الاقتصادي على التحمل ، الى التفكك التدريجي لباكستان الغربية .

اكثر من ذلك : يجب ان نذكر انه فيما يتعلق بالقوات المسلحة الباكستانية التي تخوض الحرب حاليا ، بان هذه الحرب قد كلفت الجيش الباكستاني نسبة من الضحايا اكبر بكثير مما كلفته الحرب الباكستانية – الهندية في سنة ١٩٦٥ . واي هزيمة تلحق بالجيش الباكستاني اليوم ستزيل عمليا اكثر دعامات الدولة الباكستانية استقرارا . ولعل هذا ايضا من اهم الدوافع لرغبة يحيى خان بوقف الحرب مع الهند ، واهتمام الولايات المتحدة باستصدار مثل هذا القرار في مجلس الامن الدولي لانقاذ الدولة الحليفة لها ، والمرتبطة معها باكثر من حلف عسكري . وهو اذا كان قد رفض حتى الان اية تسوية سياسية لقضية بنغلادش ، فذلك لان الهند ، المتفوقة عسكريا حتى الان ، تمليها بواسطة الحكومة المؤقتة لبنغلادش في كلكوتا ، ويخشى يحيى خان من تاثير تسوية من هذا النوع ، على ضباطه في القوات المسلحة ، الذين سيتساءلون عن السبب في غزو البنغال وفقدان المئات من الجنود الباكستانيون ، ثم التفاوض على تسوية بعد بضعة اشهر .. وهناك خشية في الواقع من ان تقوم عناصر في الجيش بتسلم زمام الامور وشن حرب بكل قدراتهم العسكرية ضد الهند ، التي من شانها ان تدك اسس باكستان كدولة ، وتفتح الباب على مصراعيه امام الاضطراب وعدم الاستقرار المتنامي في كافة انحاء شبه الجزيرة الهندية .

وبغض النظر عن التمايز في المواقف لكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كما بدا في مشاريع القرارات التي تقدموا بها في مجلس الامن ، لوقف هذه الحرب بين الهند وباكستان ، فان حقيقة واحدة تبقى ثابتة ، وهي ان هذه الحرب ، حتى ولو كانت الهند قد اظهرت تفوقا عسكريا على باكستان ، فانها تستنزف قوى بلدين فقيرين فقرا مدقعا ، من بلدان العالم الثالث . وحتى ولو توقف اطلاق النار قريبا ، فان كلا من الهند وباكستان ستعيشان مضاعفات هذه الحرب بينهما لفترة طويلة ، وسيكون لهذه المضاعفات تاثير رئيسي على مجرى الاحداث في شبه القارة الهندية من اليوم فصاعدا .

وهذه الحقيقة في الواقع هي في اساس المواقف المختلفة للاتحاد السوفياتي ، وللصين الشعبية وللولايات المتحدة ، من ضرورة وقف الحرب . فالصين الشعبية عندما دعت الى ضرورة وقف اطلاق النار فورا ، فقد انطلقت في الواقع من اعتبارات ترى خطورة انبعاث وتقوية الروح العسكرية في الهند اذا ما تواصلت الحرب ، كما ترى خطورة بروز الحركة الانفصالية كطريق لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم الثالث . واذا بدا الموقف الامركي منسجما ظاهريا مع دعوة الصين الشعبية الى وقف اطلاق النار فورا وانسحاب كافة القوات ، فان دافع واشنطن في الواقع هو انقاذ حليفتها باكستان من مضاعفات هزيمة الهند لها .

وفي الواقع فاذا كانت ضرورة وقف الحرب بين الهند وباكستان ضرورة اساسية مبدئية ، فان ذلك يجب أن يتم ولكن ليس على حساب قضية شعب بنغلادش ، كما امر الاتحاد السوفياتي عندما استعمل مندوبه حق الفيتو في مجلس الامن ، مقدما مشروعا بديلا بربط القرار بوقف اطلاق النار بتسوية سياسية لقضية شعب بنغلادش . لان اي وقف لاطلاق النار لن يكون حلا لمآسي شعب بنغلادش الذي كان عمليا بمثابة المستعمر من قبل نظام الحكم في باكستان الغربية ، وبالتالي لن يكون الا هدنة مؤقتة يدفع الثمن الاكبر فيها شعب بنغلادش ايضا وايضا .

يهود جورجيا يريدون مغادرة اسرائيل

قالت صحيفة « دير تاجس شبيغل » الالمانية لمراسلها في اسرائيل ، بعددها الصادر في ٢٧ نوفمبر الماضي :

اكد عدد من اليهود من جمهورية جورجيا السوفياتية والذين هاجروا قبل فترة الى اسرائيل ، اكدوا في برقية بعثوا بها الى الرئيس السوفياتي بودغورني انهم طلبوا الاذن بالعودة الى الاتحاد السوفياتي .

وصرح المهاجرون لصحيفة « معاريف » انهم غير راضين عن الظروف المعيشية في اسرائيل ، فقد رفض طلب رئيسي لهم بالاستمرار في العيش مع غيرهم من اليهود الجيورجيين . فالسلطات الاسرائيلية تسمح فقط لمئة عائلة من مجموعة معينة بالعيش في مكان واحد ، لان هناك برنامجا يرى توزيع اماكن سكن المهاجرين على كل البلاد .

وصرح بعض المهاجرين غير الراضين لـ « معاريف » كذلك ، انهم طالبوا بالبقاء جالية واحدة والاحتفاظ بمعابدهم الخاصة ، وباجور اعلى وايجارات اقل وظروف عمل افضل كذلك معاملة احسن من قبل دوائر الهجرة .

وتعلق دوائر الهجرة على ذلك بان يهود جورجيا يشكلون بسبب مطالبتهم العيش في جالية واحدة وبسبب عاداتهم المختلفة اكبر المشاكل بين المهاجرين . وان اصعب مشكلة تواجههم تاتي من عدم قدرتهم على الشعور بالحرية وانعدام الرقابة من قبل السلطات .

ميزان القوى بين الهند والباكستان

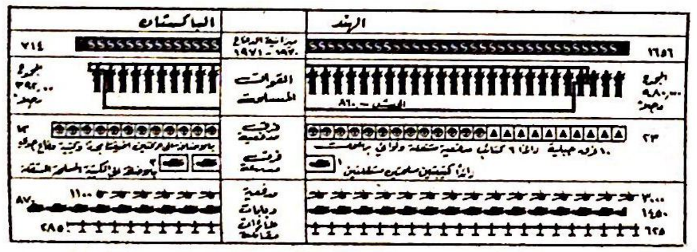

باكستان :

- عدد السكان : ١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة .
- الخدمة العسكرية طوعية .
- مجموع القوات المسلحة : ٣٩٢,٠٠٠ .
- مجمل الانتاج القومي المقدر لعام ١٩٦٩ : ١٥١٥٥ مليون دولار .
- نفقات الدفاع المقدرة لعام ١٩٧٠ – ١٩٧١ : ٣,٤٠٠ مليون روبية – اي ٦٢٥ مليون دولار .

الجيش :

- مجمل القوة : ٣٠٠ الف .
- ٢ فرق مسلحة
- كتيبة مستقلة واحدة
- ١١ فرقة مشاة
- ٥٠ دبابة شيرمان ، ١٠٠ باتون ، ٥٠ م – ٢٤ و م – ٥٥ وحوالي ١٠٠ دبابة متوسطة صينية من نوع ت – ٥٩ .
- حوالي ٩٠٠ مدفع
- ٣٠٠ مدفع ١٢٠ م.م
- كتيبة الدفاع الجوي وتشمل مدافع مضادة للطائرات
- ٢٠ طائرة هليكوبتر .

البحرية :

- مجمل القوة : ٩٥٠٠
- غواصة واحدة
- مدمرتان
- ٣ قطع مرافقة المدمرات
- بارجتان
- ٤ زوارق الدوريات
- ٨ كاسحات الغام
- طائرات البحرية ، وتشمل طائرات هليكوبتر الانقاذ .

القوات الجوية :

- مجمل القوة : ١٥ الفا ، ٢٧٠ طائرة مقاتلة
- سربين من قاذفات القنابل
- ٧ اسراب قاذفة قنابل مقاتل ومعترضة
- ٥ اسراب ميغ – ١٩
- سرب واحد ميراج
- سرب واحد للطائرات المعترضة
- ٥ طائرات استكشاف
- ١٦ طائرة نقل عسكرية
- ٢٥ طائرة هليكوبتر . الى جانب طائرات التدريب

القوات شبه العسكرية :

- مجمل القوة : ٢٢٥ الف ، وتخصص وحدات الدفاع المحلية وحرس الحدود .

الهند :

- عدد السكان : ٥٥٠ مليون نسمة
- الخدمة العسكرية طوعية
- مجموع القوات المسلحة ٩٨٠ الف ، فيما عدا قوات الشرطة وحرس الحدود والوحدات الاخرى شبه العسكرية
- مجمل الانتاج القومي المقدر لعام ١٩٦٩ : ٤١ مليون دولار
- موازنة الدفاع لعام ١٩٧٠ – ١٩٧١ : ١١٠٠٠ مليون روبية (١٦٥٦ مليون دولار) .

الجيش :

- مجموع القوة العسكرية : ٨٦٠ الف
- فرقة مدرعة واحدة
- كتيبة مدرعة مستقلة واحدة
- ١٣ فرقة مشاة
- ١٠ فرق الجبال
- ٦ كتائب مشاة مستقلة
- كتيبتا مظليين
- ٢٠٠ دبابة سنتوريون مارك ٥/٧
- ٢٥٠ م ٤ شيرمان
- ٤٥٠ م – ٥٤ و م – ٥٥
- ٢٥٠ فيجايانتا (دبابات متوسطة بمدافع ١٠٥ م.م)
- ٢٥٠ عربة مدرعة من نوع ديملر وهامبر
- حوالي ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ، معظمها بريطانية الصنع ، ومن بينها ٢٥٠ مدفع من نوع ١٠٠ م.م و ١٤٠ مدفع من نوع ١٣٠ م.م من صنع سوفياتي .

الاحتياطي :

- يبلغ حجم الاحتياطي المدرب حوالي ١٠٠ الف بما فيهم جيش الحدود وعدد ٤٤ الف

البحرية :

- مجمل القوة : ٤٠ الف
- حاملة طائرات ١٦ الف طن
- ٤ غواصات (سوفياتية الصنع)
- مدمرتان
- ١١ فرقاطة
- ٥ زوارق ضد الغواصات
- ٢ زوارق مضادة للطائرات
- ١٠ زوارق دوريات
- ٤ كاسحات الغام ساحلية
- كاسحتا الغام بحرية
- سفينة انزال واحدة
- ٢ طائرات انزال
- ١ زوارق مطاطية
- القوات الجوية البحرية تشمل : ٢٥ طائرة من طراز سيهوك الهجومية ، ١٢ طائرة البريه للدوريات ، حوالي ١٠ طائرات هليكوبتر من طراز اللويت الفرنسية .

القوات الجوية :

- مجمل القوة : ٩٠ الف ، و ٦٢٥ طائرة مقاتلة
- ٣ اسراب قاذفات قنابل
- ٦ اسراب قاذفات مقاتلة
- ٦ اسراب قاذفات القنابل المقاتلة
- ٦ اسراب ميغ – ٢١ المعترضة
- ٨ اسراب طائرات معترضة
- سرب واحد من طائرات الاستكشاف الكبيرة
- سربين من طائرات الاستكشاف التكتيكية

طائرات :

- سرب واحد من طائرات الاستكشاف البحرية ، سوبر – كونستلايشن
- ٢٢ طائرة نقل
- ١١٩ طائرة نقل
- ١٣١ طائرة هليكوبتر
- قاعدة صواريخ من طراز جو – جو ٥٠
- ٧ اسراب تشكل قوة جوية مساعدة

القوات شبه العسكرية :

- قوة حراسة الحدود مؤلفة من ١٠٠ الف